مجالات التعاون في العلاقات العراقية الكندية منذ عام 2014▽

Fields of Cooperation in Iraqi–Canadian Relations Since 2014

غفران صالح مهدي*
Ghufran Saleh Mahdi

ا.د رياض مهدي الزبيدي**
Prof. Dr. Riyad Mahdi Al–Zubaidi

الملخص

يستعرض البحث العلاقات بين العراق وكندا بعد عام 2014، ويسعى إلى تحليل التطورات السياسية، الاقتصادية، والأمنية التي شهدتها هذه العلاقات في إطار التحديات الإقليمية والدولية. ويقدم البحث تحليلًا مفصلًا للعلاقات العراقية الكندية بعد عام 2014، بهدف توضيح تطور العلاقات بين البلدين، وصولا لما أصبحت عليه الآن، ويسعى البحث إلى اختبار الفرضية التي تنطلق من أن تحقيق التوازن في المصالح المشتركة بين العراق وكندا يسهم بشكل كبير في تطوير العلاقات الثنائية بينهما على مختلف المستويات السياسية، الاقتصادية، والعسكرية، إذ إن لكلا البلدين مصالح مشتركة تسهم في تعزيز التعاون في العلاقات المتبادلة.

الكلمات المفتاحية: العراق، كندا، العلاقات السياسية، العلاقات الاقتصادية، العلاقات العسكرية

Abstract

This study reviews the relations between Iraq and Canada after 2014, aiming to analyze the political, economic, and security developments that have shaped these relations within the context of regional and international challenges. The research provides a detailed analysis of Iraqi-Canadian relations post-2014, with the goal of clarifying the evolution of the relationship between the two countries, up to its current state. The study also seeks to test the hypothesis that achieving a balance in shared interests between Iraq and Canada significantly contributes to the development of bilateral relations across various political, economic, and military levels, as both countries share common interests that enhance cooperation in their mutual relations.

Keywords: Iraq, Canada, political relations, economic relations, military relations

▽ تاريخ التقديم : 2025/1/3 تاريخ القبول: 2025/2/6 تاريخ النشر: 2025/3/31

* كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين_ البحث مستل
** كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين dr.riyadh@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة

تشكل دراسة العلاقات العراقية الخارجية أهمية متنامية في صعيد السياسة والاقتصاد والامن، إذ يسعى العراق لدور إقليمي فعال لذلك كان لابد من توسيع العلاقات مع الدول التي تعمل على توسيع نفوذها داخل المنطقة الإقليمية، وتعد كندا واحدة من الدول الصاعدة في الألفية الثالثة، وتسعى إلى زيادة نشاطها داخل المنطقة. وبناء على ذلك تطورت العلاقات بين البلدين بعد إحداث احتلال الموصل من قبل (تنظيم داعش الإرهابي) في ٢٠١٤، إذ اصبح هناك تبادل دبلوماسي بين البلدين فيما يخص التعاون العسكري، فضلا عن عدة لقاءات واتفاقيات أمنية ولوجستية، اذ سمح العراق لكندا بالمشاركة بالطيران العسكري ضمن التحالف الدولي في الحرب ضد (تنظيم داعش الإرهابي) فضلا عن ما قدمته كندا للعراق من مساعدات وإعادة تأهيل وأعمار المناطق المنكوبة، في مقابله كان العراق يتطلع إلى بناء علاقات خارجية تسانده وتدعمه لتعزيز دوره الإقليمي وتجاوز حالة الجمود في سياساته الخارجية.

كما تطورت العلاقات العراقية الكندية لتشمل مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية. وبعد عام 2014، شكلت الأحداث الإقليمية والدولية مثل الأزمات السياسية في العراق وصعود التحديات الأمنية وظهور قضايا الهجرة، عاملاً مؤثرًا في توجيه العلاقة بين البلدين. كندا، باعتبارها دولة ذات تأثير في الساحة الدولية، سعت إلى تعزيز شراكتها مع العراق من خلال تقديم المساعدة الإنسانية، في السنوات الأخيرة، كانت هناك جهود واضحة من الجانبين لتعزيز العلاقات في مختلف المجالات، مع التركيز على تحقيق مصالح مشتركة وتعزيز الشراكة الاستراتيجية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تحليل طبيعة العلاقة بين العراق وكندا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية فضلا عن أن الأزمات الداخلية والخارجية التي عانى منها العراق؛ والتي انعكست على تمثيله الخارجي وعلاقته مع الدول تتطلب العمل على إيجاد آليات وطرق للنهوض بالبلاد وعلاقاته الخارجية بالدول؛ ومنها كندا باعتبارها قوة عالمية صاعدة ولا سيما أن العالم اليوم يدخل في مرحلة جديدة بنقل موازين القوى من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية والتنموية والتوجه نحو القوة الذكية.

أهداف البحث

1- تحديد أوجه التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين البلدين، وتأثيرها على تعزيز المصالح المشتركة وتحقيق الاستقرار والتنمية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2- استعراض التعاون الأمني بين البلدين، ودوره في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي، لا سيما بعد عام 2014.

3- دراسة أوجه التعاون السياسي بين العراق وكندا، وتسليط الضوء على المراحل المختلفة التي مرت بها العلاقات السياسية بين البلدين.

4- دراسة دور كندا في إعادة إعمار المناطق المتضررة من الحرب ضد (داعش) وتقديم المساعدات الإنسانية، وجهود العراق في تعزيز العلاقات وكسب الاستثمارات الكندية.

مشكلة البحث

تتمحور إشكالية البحث من سؤال مركزي مفاده (هل يسهم تطور العلاقات العراقية الكندية في بناء علاقات خارجية متوازنة، وماهي مصالح العراق وكندا من تطوير العلاقة بين الجانبين).

فرضية البحث: للإجابة عن هذا التساؤل يسعى البحث الى التحقق من فرضية مفادها (كلما تتقارب المصالح والمشتركات بين العراق وكندا كلما انعكس ذلك على تطور التعاون في العلاقات الثنائية إيجابيا في المجالات السياسة والاقتصادية والعسكرية والأمنية).

ولأغراض البحث العلمي تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستعانة بالمقترب الوصفي لوصف العلاقات بين البلدين في المدة بعد عام 2014، والمقترب التحليلي لتحليل الظواهر السياسية والاقتصادية والأمنية المتعلقة بعلاقة العراق وكندا.

أولا: مجالات التعاون في العلاقات العراقية الكندية على المستوى السياسي

تتمتع كندا والعراق بعلاقة جيدة، كما يتضح من التزام كندا بأمن العراق واستقراره وازدهاره، كما تدعم كندا جهود الحكومة العراقية لاستعادة الاستقرار، وتعزيز نظام حكم شامل وفعال، لكن العلاقات السياسية بين العراق وكندا اتسمت بنوع من التذبذب قبل عام ٢٠١٤.

بعد عام ٢٠٠٣، اسهم عدم الاستقرار السياسي والأمني، فضلا عن المتغيرات الإقليمية والدولية غير المواتية، بتقييد السياسة الخارجية، مما جعل الكثير من الدول مترددة في الانخراط بعمق في الشأن العراقي نظراً للوضع غير المستقر، من ثم أنعكس على قدرة العراق لبناء علاقات وثيقة، وخشية المخاطر المرتبطة ببيئة سياسية وأمنية غير مستقرة [1].

[1] كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين الفرص والقيود، مجلة دراسات دولية، العدد٤٤، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٨.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

فضلا عن أن كندا كانت مترددة في التدخل المباشر في الصراعات الدولية وخاصة في الشرق الأوسط، مما أدى إلى اتباع سياسة حذرة تجاه العراق، هذا التذبذب في العلاقات يمكن تفسيره أيضاً بكون كندا لم تكن تعتبر العراق منطقة استراتيجية حيوية لها قبل عام 2014، ولم تكن هناك دوافع قوية لتعزيز التعاون السياسي بشكل أعمق في ظل الظروف المعقدة التي كان يعيشها العراق في تلك الفترة.

مع حلول عام 2014، شهدت العلاقات السياسية بين العراق وكندا تحولاً ملحوظاً، إذ بدأت كندا في تبني نهج أكثر انخراطا في الشأن العراقي. هذا التحول جاء نتيجة عدة عوامل منها ظهور تنظيم (داعش الإرهابي) والتزام كندا بمكافحة الإرهاب فضلا عن استراتيجية كندا تجاه الشرق الأوسط (٢٠١٦-٢٠٢٥) التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي ومكافحة الإرهاب في سوريا والعراق، فضلا عن الانخراط الدبلوماسي متعدد الأطراف والتعاون التجاري والاستثماري مع دول الشرق الأوسط[1] بالإضافة الى المساهمة في القضاء على التمدد الارهابي من الوصول لكندا بواسطة الهجرة، كما حصل من عمليات ارهابية سابقة في مونتريال.

ومنذ عام 2014، سعت الحكومة العراقية بقيادة رئيس الوزراء الاسبق حيدر العبادي إلى تعزيز التعاون مع مختلف دول العالم لتحقيق مصالحها ودعم تجربتها الديمقراطية الناشئة. في هذا السياق، تحتل كندا مكانة خاصة، نظراً لثقلها العالمي وإمكانياتها الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والصناعية، فضلا عن موقعها المميز في القارة الأمريكية ودورها البارز في العالم الشمالي [2].

هدف البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء الاسبق حيدر العبادي إلى إعادة تشكيل العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم، ودول الجوار الإقليمي، نتيجة للاتجاه السلبي الذي ساد تلك العلاقات خلال سنوات حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، يتطلب هذا التغيير أن يمتلك صانعو القرار ومخططو السياسة الخارجية أدوات جديدة تمكّنهم من إدارة العلاقات الدبلوماسية وتعديل مسار السياسة الخارجية [3].

---

[1] Ferry De Kerchove, The Strategic Outlook for Canada 2016, Centre for Foreign Policy Studies, Dalhousie University, 2016, p1.

[2] مفيد الزيدي، العلاقات العراقية بين العراق وكندا نحو تفعيل التعاون المشترك، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٠، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص ٢٧٣.

[3] علي فارس حميد، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 فرص جديدة وتحديات مركبة، في مجموعة باحثين، ضمن كتاب السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢١٤، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، برلين، ٢٠١٨، ص١٥٣.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

يأتي هذا التوجه كجزء من محاولة إطلاق دبلوماسية جديدة تجاه الدول الصاعدة والحليفة للعراق إذ سعى العراق إلى التعاون مع الدول الصديقة لما فيه من تحقيق لمصالح سياسية واقتصادية والامنية للبلاد وفي مقدمتها كندا.

كجزء من توجهها الجديد، بدأت كندا في إعادة تقييم علاقتها مع العراق، ووضعت خططاً لتعزيز التعاون في مختلف المجالات، بما في ذلك السياسة الخارجية والأمن والاقتصاد. هذا التوجه أنعكس في زيادة الاتصالات الدبلوماسية بين البلدين ومع مطلع عام 2014، شهد العراق زيارة رسمية من قبل وفد كندي، برئاسة وزيرة كندا للشؤون الخارجية لين يليش مع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في ١١/شباط ٢٠١٤ بديوان الوزارة بالعاصمة بغداد، خلال اللقاء، تم التطرق إلى العلاقات الثنائية بين البلدين، مع التركيز على تعزيز التعاون التجاري واستكشاف فرص الاستثمار في العراق، لا سيما في قطاعات النقل والبنى التحتية والنفط والغاز، فضلا عن القطاع المصرفي، كما استعرض الوفد نتائج زيارته للعراق، مشيراً إلى اهتمام الشركات الكندية بالاستثمار في مختلف المناطق العراقية ومناقشة تسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول (الفيزا) للمواطنين ورجال الأعمال العراقيين الراغبين في السفر إلى كندا، فضلا عن ذلك، تناول النقاش عددًا من القضايا الأمنية في المنطقة، بما في ذلك استضافة العراق للاجئين السوريين[1].وفي ٢٠١٤/٩/٣ توجه وفد من وزارة الخارجية الكندية براسة جون بيرد وزير الخارجية وبول ديوار ومارك جارنو نواب المعارضة بالحزب الليبرالي والحزب الديمقراطي الجديد، بزيارة سرية إلى أربيل وثمّ العاصمة بغداد مع رئيس جمهورية العراق فؤاد معصوم، وتمت الزيارة بشكل سري تخوفاً من الاوضاع الأمنية في العراق إذ كتب الوفد الكندي (كانت الرحلة إلى المنطقة الخضراء وصولاً إلى القصر الرئاسي بمثابة تمرين قاسٍ في القيادة عبر شوارع متعرجة تتميز بجدران عالية وأشجار النخيل ونقاط تفتيش أمنية متعددة، وكل منها مليئة بالأسلحة... ارتدى الوفد الكندي، السترات الواقية من الرصاص استعدادًا للانطلاق بسرعة عالية في موكب مدرع إلى القصر الرئاسي)[2].

---

[1] الاتحاد الوطني الكردستاني (PUKmedia)، كندا تؤكد تضامنها مع العراق في التصدي للإرهاب، تاريخ النشر: ٢٠١٤/٢/١١، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٨/٢٥، على الرابط التالي: https://www.pukmedia.com/AR/details/?Jimare=28923

[2] Mike Blanchfield, John Baird pledges $15M to bolster Iraq security during Baghdad visit, CBCnews, radio Canada, Release date: 3/9/2014, Visit date: 25/8/2024: by link: https://www.cbc.ca/amp/1.2754030

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتعكس هذه السرية المخاوف الكندية من تدهور الأوضاع الأمنية في العراق في ذلك الوقت، ويشير ذلك إلى الظروف الأمنية المعقدة التي كأنت تواجهها البعثات الدبلوماسية في العراق خلال تلك الفترة، مما يؤكد على التحديات الكبيرة التي كأنت تواجه العمل الدبلوماسي في بيئة مليئة بالمخاطر.

وفي ٣/ أيار 2015 التقى وزير الخارجية العراقي آنذاك إبراهيم الجعفري مع نظيره الكندي روبرت نيكلسون في العاصمة بغداد جرى خلال اللقاء التباحث في مجمل القضايا المشتركة التي تهم العراق وكندا وفتح آفاق التعاون بين البلدين وفي مختلف المجالات والدعم الجوي والمساعدات الإنسانية التي تقدمها الحكومة الكندية للعراق ضمن الجهود الرامية لمساندته في حربه ضد (تنظيم داعش الارهابي)، ودعا نيكلسون نظيره العراقي إلى زيارة العاصمة الكندية(أوتاوا) ولقاء المسئولين الكنديين تلبية لرغبة البلدين في فتح آفاق التعاون في مختلف المجالات، وأشار الجعفري إلى عمق العلاقات بين البلدين وأهمية تعزيزها في المجالات المتعددة والاستفادة من الخبرات في مجال إدارة الموارد المائية وقطاع الزراعة وزيادة حجم التبادل التجاري خصوصا مع توفر الثقة المتبادلة بين البلدين [1].

وفي 30 تموز من العام نفسه استجاب الجعفري لدعوة وزير خارجية كندا روبرت نيكسون إذ توجه إلى كندا لحضور الاجتماع الدوري للتحالف الدولي ضد (تنظيم داعش الارهابي) وبحث العلاقات الثنائية بين العراق وكندا في كيبيك، وأوضح وزير خارجية العراق قائلاً: (أن العراق يستثمر كل فرصة لإيضاح حجم المعركة التي يخوضها، وحجم المعاناة الإنسانية التي يتعرَّض لها الشعب العراقي... وأن العراق يُقاتِل الإرهاب دفاعاً عن كرامته، وسيادته، وأمنه، ويُقاتِل نيابة عن العالم أجمع؛ لأن عصابات (تنظيم داعش الارهابي) جاءت من مُختلِف دول العالم) [2].

وكانت هذه الزيارة الأولى لوزير خارجية عراقي إلى كندا منذ تأسيس العلاقات بين البلدين وجدد الجعفري زيارته في ٣/اب ٢٠١٥، خلاله التقى الجعفري الجالية العراقية المقيمين في كندا وتناول التطورات السياسية والأمنية، وناقش الظروف التي أدت إلى سقوط الموصل وما تبعها من تشكيل حكومة وطنية، كما استمع الوزير إلى مجموعة من المقترحات والأفكار والمطالب التي طرحها أبناء الجالية العراقية،

---

[1] الموقع الرسمي لدكتور إبراهيم الجعفري، الدكتور إبراهيم الجعفريّ وزير الخارجيّة العراقيّة يلتقي روبرت نيكلسون وزير خارجيّة كندا في بغداد، تاريخ النشر: ٢٠١٥/٣/٤، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٤/٨/٢٥، على الرابط التالي:
https://al-jaffaary.net/index.php?aa=news&id22=875

[2] Global Affairs Canada, Minister Nicholson Meets Iraqi Counterpar, Release Date: 2015/7/30, Visit date :2024/8/25, by link:
https://www.international.gc.ca/media/aff/photos/2015/07/30a.aspx?lang=eng

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مشدداً على أهمية دور السفارة العراقية في أوتاوا والقنصلية العامة في مونتريال وعلى هامش الزيارة، اجتمع الجعفريّ مع موظفي السفارة والقنصلية العامة في كندا، مؤكداً على الدور الذي يتوجب عليهم القيام به لخدمة الجالية العراقية وتعزيز العلاقات الثنائية مع كندا[1].

والتقى الجعفري وزير الدفاع الكندي جيسون كيني وبحث معه التعاون العسكري الثنائي بين البلدين اكد كيني على وقوف كندا سياسيا مع العراق والمساعدات الإنسانية مع فتح آفاق اقتصادية واستثمارية مهمة، وأكد كيني دعم بلاده للعراق والتسليح والتدريب وتقديم المشورة العسكرية والاقتصادية ، ثم التقى الجعفري رئيس البرلمان الاتحادي الكندي أندرو شبر وبحث معه العلاقات البرلمانية والشعبية بين البلدين، وتناول الحوار الجوانب السياسية للعلاقات الثنائية، مع التأكيد على أهمية التواصل المستمر بين برلماني البلدين لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون التشريعي كما تم التأكيد على ضرورة دعم التعاون في المجالات التي تساهم في تعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي في العراق، إلى جانب الجهود المشتركة لتعزيز التفاهم بين شعبي البلدين [2].

هذا التركيز على الجوانب السياسية يعكس التزام كندا بدعم العملية السياسية في العراق، والعمل على تعزيز الشراكة بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة ويساهم في استقرار المنطقة.

في عام 2016، شهدت العلاقات العراقية الكندية تطورًا في عدة مجالات، من الناحية الدبلوماسية، استمرت كندا في دعم جهود العراق في تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، مع التأكيد على أهمية احترام حقوق الأنسان وتعزيز الديمقراطية في البلاد.

وفي ٢٠١٧/٧/٢٢ اجتمع وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري مع وزيرة التنمية الكندية ماري كلود بيبو اثناء زيارتها لبغداد، وجرى خلال الاجتماع استعراض سير العلاقات الثنائية بين بغداد واوتاوا وسبل تعزيزها لما يخدم مصالح البلدين ودعا الجعفري لرفع التمثيل الدبلوماسيّ لكندا وتسمية سفير لها في بغداد وقدم شكره لوقوف كندا في العديد من المجالات مع العراق ومنها: المُساعَدات الإنسانية للنازحين، والتبرع

---

[1] الموقع الرسمي للدكتور إبراهيم الجعفري، الدكتور إبراهيم الجعفريّ وزير الخارجيّة يلتقي أبناء الجالية العراقيّة المُقيمين في كندا، تاريخ النشر: ٢٠١٥/٨/٣،، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٨/٢٥، على الرابط التالي:
https://al-jaffaary.net/index.php?aa=news&id22=1094

[2] مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٤.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بمبلغ 158 مليون دولار لبناء المستشفى في الموصل، وإرسال مدرِبين كنديين لتدريب القوات العراقيَّة في مجال المُتفجرات [1].

وفي عام ٢٠١٩ شهدت العلاقات بين بغداد واوتاوا تطورا ملحوظا في العلاقات على الصعيد السياسي إذ أعلنت كندا استعدادها لنقل خبراتها في النظام الاتحادي إلى العراق إذ ابدت كندا عن رغبتها بدعم النظام السياسي للعراق عن طريق نقل خبراتها السياسية بالنظم الفيدرالية للعاصمة بغداد، واقليم كردستان العراق، خلال اجتماع جرى بين رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود البرزاني والسفير الكندي لدى بغداد اولريك شأنون أربيل في ٢٠١٩/١٢/١٦، إذ يمكن لكندا أن تقدم للعراق مجموعة من الخبرات والتجارب القيمة في مجال تطبيق النظام الاتحادي، وتعزيز الاستقلالية المحلية دون الإخلال بوحدة الدولة. يشمل ذلك كيفية إدارة الموارد الطبيعية، التي تعد أحد القضايا الشائكة في العراق، إذ يمكن لكندا أن تقدم نموذجًا لكيفية تحقيق التوازن بين مصالح الحكومة المركزية والأقاليم الغنية بالموارد تسهم كندا في تقديم المشورة الفنية والقانونية حول كيفية بناء مؤسسات فيدرالية قوية قادرة على الحفاظ على استقرار الدولة وضمان توزيع عادل للثروات والخدمات بين مختلف المناطق[2].

تطورت علاقة كندا بالعراق بشكل ملحوظ، إذ أصبحت مكانة العراق في نظر صناع القرار الكنديين أكثر إيجابية مقارنة بالماضي، وفي اطار اخر عكست زيارة السفيرة الكندية الجديدة في العراق كاثي بونكا إلى مقر لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، واللقاء مع النائب ديلأن غفور صالح رئيس لجنة العلاقات الخارجية، في ٢٠٢٣/١٠/١٩، تحولًا إيجابيًا في العلاقات الثنائية بين العراق وكندا إذ تم التركيز على تعزيز التعاون البرلماني والدبلوماسي وتفعيل لجنة الصداقة البرلمانية بما يخدم مصالح البلدين و يمتد إلى تعزيز القدرات المؤسساتية والبرلمانية في العراق، مما يعزز الاستقرار السياسي والإصلاحات الهيكلية، كما يساهم في بناء علاقة استراتيجية قائمة على الشراكة الفعالة التي يمكن أن

---

[1] الموقع الرسمي للدكتور إبراهيم الجعفري، وزير الخارجيَّة العراقيَّة يستقبل السيِّدة ماري كلود بيبو وزيرة كندا للتنمية الدولية، تاريخ النشر: ٢٠١٧/٧/٢٢، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٨/٢٦، على الرابط التالي:
https://al-jaffaary.net/index.php?aa=news&id22=1909

[2] بيان وزارة الخارجية العراقية، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية يختتم زيارته إلى كندا بعد سلسلة لقاءات واجتماعات مهمة، تاريخ النشر: 2024/20/3/20، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٨/٢٦، على الرابط التالي:
https://mofa.gov.iq/2024/44456/

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تؤدي إلى تحسين الوضع السياسي والاقتصادي في العراق، وتعزز من مكانة كندا كشريك رئيسي في المنطقة[1].

أعلنت وزارة الخارجية الكندية بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٧، عن نية الحكومة الكندية لإغلاق مكتب سفارتها في أربيل في إذار 2025، بينما تعمل أيضًا على تقليص عدد الموظفين في السفارة ببغداد وسيقتصر التخفيض على عدد موظفي البعثة الذين تم تعيينهم في إطار برنامج استراتيجية التعامل مع الشرق الأوسط وقد طلبت دائرة العلاقات الخارجية في إقليم كوردستان رسميًا من الحكومة الكندية إعادة النظر في قرار إغلاق مكتب سفارتها في أربيل[2].

بالرغم من أن خفض البعثة يمكن أن يقلل من التعاون في الوقت الحالي الا ان كندا زادت وجودها في البرامج الانمائية والمنظمات الكندية غير الحكومية خلال هذه المدة، قد يفتح المجال لإعادة تقييم العلاقات والبحث عن سُبُل جديدة للتعاون عندما تتغير الظروف السياسية والاقتصادية.

ثانيا: مجالات التعاون في العلاقات على المستوى الاقتصادي

تزايدت المبادلات التجارية بين العراق وكندا بعد عام 2014، إذ أصبح العراق مصدرًا رئيسيًا للعديد من المنتجات الصناعية والزراعية لكندا، وفي المقابل، يستورد العراق المنتجات الكندية مثل الحبوب والآلات، والتقنيات الزراعية المتقدمة، وشهدت السنوات التي تلت 2014 جهودًا لتعزيز الاستثمارات الكندية في العراق، خاصة في مجالات النفط والغاز والبنية التحتية.

في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين كندا العراق، قامت الشركات الكندية بإطلاق العديد من المبادرات الاستثمارية والتجارية في إقليم كردستان العراق، ولتعزيز هذه الجهود، افتتحت الحكومة الكندية مكتب تمثيل تجاري في مدينة أربيل عام 2014 يهدف هذا المكتب إلى توسيع نطاق العلاقات التجارية بين كندا وإقليم كردستان وبقية مناطق العراق ويعمل المكتب كحلقة وصل حيوية لتعزيز

---

[1] الدائرة الإعلامية لمجلس النواب العراقي، لجنة العلاقات الخارجية تستقبل سفيرة كندا في بغداد، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١٠/١٩، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٨/٢٦، على الرابط التالي: https://iq.parliament.iq/blog/لجنة-العلاقات-الخارجية-تستقبل-سفيرة-ك/

[2] Dilan Sirwan, Exclusive: Canada to close Erbil office, cut down Baghdad staff, The new Region, Release Date: 5/6/2024, Visit date: 29/8/2024, by link: https://thenewregion.com/posts/578/exclusive-canada-to-close-erbil-office-cut-down-baghdad-staff

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الحوار التجاري بين كندا والعراق، إذ يمثل هذا المكتب بوابة لدخول الشركات الكندية إلى الأسواق العراقية، وتسهيل إقامة شراكات تجارية واستثمارية جديدة[1].

وجاء هذا الإعلان عبر بيان صادر عن وزارة الدولة للشؤون الخارجية والقنصلية الكندية، إذ أكدت وزيرة الدولة للشؤون الخارجية، ليان يليج، أنها قامت بافتتاح المكتب خلال زيارتها لأربيل، بعد زياراتها لبغداد والبصرة أكدت أن كندا تسعى لدور رئيسي في إعادة بناء البنية التحتية للعراق وتطوير موارده الطبيعية، بهدف تحسين رفاهية المواطنين من خلال خلق فرص اقتصادية تعزز الاستقرار والتنمية المستدامة في العراق[2] وفقًا لتقارير الحكومة الكندية، يُعد هذا المكتب التجاري جزءًا من استراتيجية كندا لتعميق علاقاتها الاقتصادية مع العراق، وذلك من خلال توفير الدعم اللازم للشركات الكندية المهتمة بالاستثمار في العراق، خصوصًا في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والبنية التحتية أن وجود مكتب تمثيل تجاري في أربيل يؤكد التزام كندا بتوسيع حضورها الاقتصادي في العراق، ويعكس رغبتها في لعب دور أكبر في إعادة إعمار البلاد وتطوير اقتصادها[3].

فقا لقاعدة بيانات كومتراد التابعة للأمم المتحدة بشأن التجارة الدولية ، بلغت واردات العراق من كندا (492,19) مليون دولار خلال عام 2014 هذا الرقم يعكس فترة كانت فيها العلاقات التجارية بين البلدين في مستوى أعلى مما هي عليه في السنوات اللاحقة وتتنوع واردات العراق من كندا وتشمل مجموعة واسعة من المنتجات، منها الطائرات والمروحيات والمركبات، فضلا عن السلع الزراعية مثل القمح، والمنتجات الطبية كالأدوية المعبأة وجاءت واردات العراق من كندا بهذه السنة بالمرتبة الأول من الحبوب الغذائية بقيمة (٣١٩,٦٦) مليون دولار وتليها المركبات غير سكك الحديد بقيمة (١١٠,٩٣) مليون دولار إضافة إلى مصنوعات الخشب والفحم الخشبي والمنتجات الصيدلانيّة والزجاج ومنتجات السيراميك وغيرها [4] .

---

(1) Canada Opens New Trade Office in Northern Iraq," Foreign Affairs, Trade and Development Canada news release, assess, Release Date: 13/2/2014, visit Date: 30/8/2024, by link: http://www.international.gc.ca/media/comm/news-communiques/2014/02/13a.aspx?lang=eng

(2) مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧.

(3) Jihan Sharifi, Strengthening Bilateral Relations Between Canada and the Kurdistan Regional Government of Iraq, Master of Policy, University of Calgary, 2015 p10.

(4) Trading economics, Iraq Imports from Canada, 2014, by link: https://tradingeconomics.com/iraq/imports/canada

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

في الثاني من أيار 2015، أعلن رئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر عن سلسلة من المبادرات والمشاريع التنموية الاقتصادية، بميزانية إجمالية بلغت (26,59) مليون دولار، تهدف إلى تلبية احتياجات العراق في مجالات الاستقرار والتنمية وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتركز هذه المشاريع على دعم إعادة تأهيل البنية التحتية، وتحسين الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات من خلال تقديم الخدمات الأساسية، في إطار هذه الجهود، قدمت كندا (4,34) مليون دولار خلال الفترة 2014-2015 لدعم إعادة تأهيل المدارس على مستوى المجتمعات المحلية، وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، إلى جانب الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات حماية الطفل[1]. كما أعلنت كندا عن مشروع استجابة حكومي لدعم جهود المياه والصرف الصحي والنظافة في محافظة دهوك بميزانية بلغت (٣,85) مليون دولار للفترة 2015-2016، بهدف دعم وإعادة تأهيل البنية التحتية، وتحسين الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، فضلا عن تعزيز قدرة وزارة الموارد المائية العراقية على تقديم هذه الخدمات في المجتمعات المضيفة لبرنامج التنمية الدولية[2].

في عام 2016، بلغت قيمة واردات العراق من كندا حوالي (140,796,833) دولار وفقًا لسعر الصرف في ذلك الوقت، فأنه يعادل تقريبًا (166,423,871,157) دينار عراقي، شملت الواردات العراقية من كندا في ٢٠١٦، منتجات زراعية، معدات صناعية، وتكنولوجيا متقدمة، وهذه الواردات غالبًا ما تكون ضرورية لدعم القطاعات الحيوية في العراق مثل الزراعة والصناعة، مما يسهم في تعزيز قدرات البلاد الإنتاجية وتلبية احتياجات السوق المحلي [3].

في عام 2017، استورد العراق من كندا ما يقارب (150,277) مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل (177,773) مليار دينار عراقي من السلع غير النفطية وتضمنت هذه الاستيرادات مجموعة متنوعة من المنتجات، بما في ذلك المواد الغذائية، والمستلزمات الطبية والتجميلية، والمواد الكيميائية و الإسمنتية [4].

---

[1] Government of Canada, Canada supports additional development and stabilization initiatives in Iraq, Release Date: 2015/5/2, visit Date: 30/8/2024, by link: https://www.canada.ca/en/news/archive/2015/05/canada-supports-additional-development-stabilization-initiatives-iraq.html

[2] Ibid

[3] وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاستيرادات لسنة ٢٠١٦، مديرية إحصاء التجارة، ٢٠١٧، ص٢٠.

[4] وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاستيرادات لسنة ٢٠١٧، مديرية إحصاء التجارة، ٢٠١٨، ص١٨.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وفي عام ٢٠١٨ استورد العراق من كندا ما يقارب (٥٢١,٦٤٦,٥٢٤)دولار أي ما يعادل (٦١٧,٥٠٦,٢١٨,٩٨٨)دينار عراقي حسب سعر الصرف في تلك الفترة، وبنسبة (١,٥٣٪) من اجمالي استيرادات العراق من السلع غير النفطية [1].

وأنخفض استيراد العراق من كندا في ٢٠١٩ بنسبة (٦٩,٠٢٪)، إذ استورد بقيمة (١٦١,٥٨٢,٤٠٨) دولار، ما يقارب بالدينار العراقي حوالي (١٩٢,٢٦٩,٧١٧) دينار وبنسبة (٠,٨٩٪) من اجمالي استيرادات العراق من السلع غير النفطية [2].

في عام 2020، بلغ حجم التبادل التجاري بين العراق وكندا أكثر من (٨٨) مليون دولار أمريكي، وفقًا لما نشره الموقع الرسمي للشؤون الدولية لكندا، يمثل هذا الرقم انخفاضا مقارنة بالسنوات السابقة، ويعكس التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهها العراق والعالم في ذلك الوقت [3].

ويعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل منها جائحة كورونا التي كأن لها تأثير كبير على الاقتصادات العالمية، بما في ذلك العراق وكندا، كما يواجه تحديات كبيرة منها عدم الاستقرار السياسي، وتراجع الإيرادات الحكومية، والأزمات الأمنية المستمرة وعدم إقرار الموازنة العامة كل هذه الظروف أدت إلى تقليص قدرة الحكومة العراقية على تمويل الاستيراد، وهو ما انعكس على انخفاض التبادل التجاري مع دول مثل كندا [4].

وفقًا لإحصائيات موقع "Trade Map" الذي يوفر بيانات حول التجارة العالمية للصادرات والواردات والطلب الدولي والأسواق البديلة والتنافسية، أظهر الموقع أن العراق استورد من كندا خلال عام 2021 ما مجموعه (٢٤) سلعة رئيسية، بقيمة مالية بلغت (107,536) مليون دولار، وأشار الموقع إلى أن نسبة نمو الاستيرادات من كندا ارتفعت بمقدار (٥٪) في الفترة ما بين 2017 و2021، وتصدرت الطائرات قائمة واردات العراق من كندا بقيمة 50 مليون دولار، تلتها المركبات بقيمة (18,250) مليون دولار، ثم المواد الصيدلانية بقيمة (١٣) مليون دولار، تليها الآلات والأجهزة الميكانيكية بقيمة (٨) ملايين دولار [5].

---

[1] وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاستيرادات لسنة ٢٠١٨، مديرية إحصاء التجارة، ٢٠١٩، ص١٨.

[2] وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاستيرادات لسنة ٢٠١٩، مديرية إحصاء التجارة، ٢٠٢٠، ص١٨.

[3] Trade Economics Index, Iraq's imports from Canada, by link :
https://tradingeconomics.com/iraq/imports/canada

[4] كاظم علاوي الفتلاوي واخرون، التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار (المحور الرابع)، مركز الرافدين، ٢٠٢٠، ص٩٤.

[5] شفق نيوز، الطائرات والمركبات اهم استيرادات العراق من كندا، تاريخ النشر، ٢٠٢٢/١٠/٢٩، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٨/٣٠، على الرابط التالي: https://shafaq.com/amp/ar/اقتصاد/الطا-رات-والمركبات-هم-استيرادات-العراق-من-كندا

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وبلغت صادرات العراق الزراعية [*] إلى كندا في عام ٢٠٢١، (٨٨٤) الف دولار وتصدرت الصادرات العراقية لكندا بالفواكه والمكسرات الصالحة للأكل قائمة الصادرات بقيمة (٤٢٣) ألف دولار، تلتها منتجات الخضار والفواكه والمكسرات المحضرة بقيمة (١٣١) ألف دولار، ثم المشروبات الكحولية والخل بقيمة (٦٥) ألف دولار وسجلت انخفاضا بنسبة (56%) خلال الفترة نفسها من 2017 إلى 2021، بسبب الأوضاع الأمنية بالعراق إضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي مر بها العراق مما حدت من صادراته واستيراده[1].

في عام 2022، بلغت قيمة صادرات العراق إلى كندا (383) ألف دولار وتضمنت المنتجات الرئيسية التي صدرتها العراق إلى كندا المياه المنكهة بقيمة (71,7) ألف دولار، والمكسرات المتنوعة بقيمة (60,٩) ألف دولار، والأقلام بقيمة (33,3) ألف دولار، وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، شهدت صادرات العراق إلى كندا تراجعًا سنويًا بمعدل (62%)، حيث انخفضت من (48,٣) مليون دولار في عام 2017 إلى (383) ألف دولار فقط في عام 2022[2]. وبلغت صادرات كندا إلى العراق (146) مليون دولار وشملت المنتجات الرئيسية التي صدرتها كندا إلى العراق الطائرات والمروحيات و/أو المركبات الفضائية بقيمة (47.6) مليون دولار، والقمح بقيمة (21.5) مليون دولار، والأدوية المعبأة بقيمة (19.4) مليون دولار. وخلال السنوات الخمس الماضية، ارتفعت صادرات كندا إلى العراق بمعدل سنوي بلغ (22.5%)، حيث زادت من (52.8) مليون دولار في عام 2017 إلى (146) مليون دولار في عام 2022[3].

في عام 2023، حقق العراق انجازًا ملحوظًا في علاقاته التجارية مع كندا، حيث احتل المرتبة (١٦) بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لكندا حسب تصنيف هيئة الإحصاء الكندية ما يزيد من أهمية هذا التصنيف هو أن العراق يأتي في المرتبة الثانية عربياً بعد الجزائر من حيث حجم التبادل التجاري مع كندا

---

[*] تعد الصادرات الزراعية من العوامل المهمة التي تؤثر في الدخل الزراعي وهي من عناصر الحقن الكلي التي ترفد البلد بالعملات الأجنبية وأن مصدري السلع الزراعية يمكنهم الاستفادة من هذه العملات في توسيع مشاريعهم الاستثمارية والإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي، كما ويعكس حجم الصادرات الزراعية الفائض في الإنتاج الزراعي والميزة النسبية للإنتاج. المصدر: عائدة فوزي احمد ويسر علي سالم، تأثير بعض السياسات الكلية في الصادرات الزراعية العراقية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)، مجلة الزراعة العراقية البحثية، مجلد ٢٤، عدد ١، ٢٠١٩، ص١٨١.

[1] الشفق نيوز، الطائرات والمركبات اهم استيرادات العراق من كندا، مصدر سبق ذكره.

[2] تقرير منظمة التعاون الاقتصادي (OEO)، التجارة بين العراق وكندا لسنة ٢٠٢٢، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٨/٣٠، على الرابط التالي: https://oec.world/en/profile/bilateral-country/can/partner/irq

[3] المصدر نفسه.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

هذا الوضع يؤكد على قوة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، والتي شهدت تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة [1].

المرتبة التي حققها العراق في الترتيب التجاري مع كندا ليست مجرد رقم، بل تعكس توجهات استراتيجية في السياسة التجارية لكل من العراق وكندا، واهتمامهما بتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي. كما يشير إلى الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها العراق في مجالات التجارة والاستثمار، واهتمام كندا بالاستفادة من هذه الفرص لتعزيز شراكتها الاقتصادية مع العراق، إذ أعلن وزير التنمية الدولية في كندا، احمد حسين أن تركيز كندا الأكبر في استراتيجيتها في الشرق الأوسط هو العراق وأن الطريقة التي يسير بها العراق هي الطريقة التي ستسير بها بقية المنطقة[2]. ويشير هذا التصريح إلى أن العراق، كدولة محورية في المنطقة، يؤدي دورًا رئيسيًا في تحديد الاتجاهات الإقليمية، وأن أي تغييرات أو تطورات في العراق قد تؤثر على باقي دول المنطقة.

والجدير بالذكر أن الصادرات الكندية إلى العراق في عام ٢٠٢٣، قد بلغت (280.28) مليون دولار أمريكي، وفقًا لقاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة، وجاءت المركبات والطائرات في المرتبة الأولى بالصادرات الكندية للعراق بقيمة بلغت (١٥٩,٥٣) مليون دولار وتليها الحبوب الغذائية (٤٠,٣١) مليون دولار وثمَ الآلات بقيمة (٢٢,٣٢) مليون دولار، المنتجات الصيدلانية والمنتجات غير المحددة حسب النوع بأكثر من (٢٥,٥) مليون دولار [3].

ومما تقدم يمكن ملاحظة أن صادرات كندا إلى العراق شهدت تقلبات كبيرة خلال العقد الأخير. بعد ارتفاع كبير في 2012، واجهت الصادرات تراجعاً حاداً في بعض السنوات، لا سيما خلال الفترة 2015-2016، والتي قد تكون مرتبطة بعدم الاستقرار السياسي في العراق أو بتقلبات أسعار النفط. اما الارتفاع الأخير فقد تشير الزيادة الملحوظة في صادرات 2023 إلى عودة العلاقات التجارية بين البلدين

---

[1] هيئة الإحصاء الكندية، جدول 36-10-0023-01 ميزان المدفوعات الدولية، الحساب الجاري، السلع حسب الشركاء التجاريين الرئيسيين، ربع سنوي، تاريخ النشر ٢٠٢٤، ص٧.

[2] Kerri Breen, Deepening unemployment crisis' among Iraqi youth prompts $9.9M federal investment, Radio Canada International, Release Date: 22/12/2023, Visit date: 30/8/2024, by link: https://ici.radio-canada.ca/rci/en/news/2036829/deepening-unemployment-crisis-among-iraqi-youth-prompts-9-9m-federal-investment

[3] Trade Economics Index, Canada Exports to Iraq, 2023, by link: https://tradingeconomics.com/canada/exports/iraq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إلى مسارها الطبيعي وربما تعكس نمواً اقتصادياً أو تطوراً في الاحتياجات السوقية العراقية التي تستورد من كندا، وقد يكون مؤشراً على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين كندا والعراق.

ثالثا: مجالات التعاون في العلاقات على المستوى العسكـري

سيطر تنظيم (داعش) الإرهابي على مدينة الموصل في نينوى في حزيران 2014، وهي ثاني أكبر مدينة في العراق، وسيطرته التامة على مدينة الفلوجة وأجزاء من مدينة الرمادي بمحافظة الأنبار مما أدى إلى تحولات كبيرة في الوضع الأمني والسياسي في البلاد كأنت هذه السيطرة بداية لسلسلة من الأحداث التي شملت احتلال التنظيم لمناطق واسعة من شمال وغرب العراق، مما خلق أزمة أمنية وإنسانية كبيرة ذات أبعاد اقليمية ابعاد إقليمية ودولية[1].

أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما عن مهمة إضعاف وتدمير تنظيم (داعش)، وانضمت كندا إلى التحالف الدولي لمحاربة هذه الجماعة المتطرفة بعد فترة وجيزة من إعلان الرئيس أوباما في أيلول ٢٠١٤. وقد تباينت مواقف الأحزاب الكندية بين مؤيد ومعارض للمشاركة في قوات التحالف لمحاربة (داعش)، قدم الحزب الحاكم في كندا أقوى الدعم للعراق في قتاله ضد (داعش)، في المقابل، كأن الحزب الديمقراطي الجديد (NDP) من أبرز المعارضين لأي تدخل عسكري مباشر من قبل كندا لمساعدة العراقيين، سواء كأن ذلك تدخلاً قتالي أو غير قتالي، أما الحزب الليبرالي، الذي كأن في البداية داعماً لحكومة المحافظين في إرسال مستشارين عسكريين في دور غير قتالي لتدريب قوات البيشمركة الكردية، فقد غير موقفه عندما قرر المحافظون توسيع مهمة كندا في العراق لتشمل دوراً عسكرياً قتالياً مباشراً من خلال إرسال ست طائرات مقاتلة لضرب مواقع (داعش) [2].

في بادئ الأمر ذكر رئيس الوزراء ستيفن هاربر، أن القوات الكندية لن ترافق القوات العراقية إلى خطوط المواجهة، كما صرح رئيس اركان الدفاع، توم لوسون، أن القوات الكندية لن تنضم إلى القوات العراقية والكردية في العمليات على خطوط الجبهة، ولن تشارك في توجيه الضربات الجوية ولكن بعد عدة أسابيع

---

[1] عمر عاشور، كيف يقاتل تنظيم داعش، تقديم: لاري غودسون، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، ط١، بيروت ٢٠٢٢، ص٧٠.

[2] Jihan Sharifi, Op.cit, p 30.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

من تصريحهما تبين أن القوات الكندية تتواجد بالعراق وبالتحديد في إقليم كردستان من اجل تقديم المساعدة والتدريبات العسكرية اللازمة [1] .

جاء التغيير في موقف كندا نتيجة إدراكها لأهمية المشاركة مع القوات العراقية في مواجهة تنظيم (داعش). فلكندا مصلحة واضحة في تدريب وتجهيز القوات العراقية لاستعادة السيطرة على بلادها من تنظيم (داعش)، وقد انبثقت هذه المشاركة من منطلق المصالح الاستراتيجية والسياسية والأمنية وباعتبار كندا عضوًا في التحالف الدولي ضد (داعش)، فأن مشاركتها في هذه الجهود تعزز من مكانتها كحليف موثوق به على الساحة الدولية، وتدعم علاقاتها مع حلفائها في حلف الناتو[2].

بعد أربعة أشهر من احتلال (داعش)، وتحديداً في ايلول 2014، وقعت وزارة قوات البيشمركة في إقليم كردستان العراق بروتوكولاً للمساعدات العسكرية مع كندا، إذ جاء هذا الاتفاق في إطار الجهود الدولية لدعم العراق في مواجهة تهديد (داعش) ونص البرتوكول أن تقدم كندا الدعم العسكري وتوفير الأسلحة، والمعدات، وتدريب قوات البيشمركة وتعتبر هذه الخطوة أحد أولى الإشارات على تعميق التعاون العسكري بين كندا العراق، والذي استمر في التطور مع استمرار التحديات الأمنية في المنطقة[3].

وفي تشرين الأول من العام ذاته صوت البرلمان الكندي على مذكرة مقدمة من قبل رئيس الوزراء سيفن هاربر وزعيم حزب المحافظين للانضمام لقوات التحالف الدولي ضد تنظيم (داعش) وأرسال قوات عسكرية وست طائرات حربية من طراز (CF-18) وارسال نحو (٦٠٠) من عناصر القوة الجوية، قال المحافظون أنه من أجل الوقوف جنبًا إلى جنب مع حلفائها، يتعين على كندا الحفاظ على التزامها بمهمة القتال الجوي ضد (داعش) وترك طائراتها من طراز CF-18 ضمن عناصر القوة الجوية وتم إقرار الاقتراح بأغلبية (١٥٧) صوت مقابل (١٣٤) صوت[4].

وفي ٢٠١٤/١١/٣ شنت كندا أولى غاراتها ضد (داعش) في العراق، إذ صرح وزير الدفاع الكندي روب نيكلسون في بيان أن طائرتين مقاتلتين من طراز (CF-18) بقنابل (GBU12) الموجهة بالليزر بوزن (٥٠٠) رطل استهدف قوات (داعش) الارهابية في محيط الفلوجة بالعراق وأضاف نيكلسون أن المهمة

---

(1) Roland Paris, Evolution or Escalation: The Canadian Military Operation in Iraq, Cepesep, University of Ottawa, Canada, 2015, p1.

(2) Ibid, p 2-3.

(3) مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩.

(4) Geoff Regan, House of Commons Debates, Number 006, 1st session, 42nd Parliament, vol 148, HOUSE OF COMMONS CHAMBRE DES COMMUNES CANADA, 2015, p207.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

التي استغرقت قرابة أربع ساعات شملت تزويد الطائرات المقاتلة بالوقود جواً من طائرات (CF-150 Polaris) [1].

صوت البرلمان الكندي على قرار تمديد العمليات العسكرية ضد (داعش) حتى نيسان 2016، مع توسيع نطاق القصف ليشمل أهداف تنظيم (داعش) في سوريا ايضاً، بعد أن قدم حزب المحافظين برئاسة ستيفن هاربر طلب للبرلمان بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ .على ضوءها أعلن وزير الدفاع الكندي، جيسون كيني، في مطلع شهر نيسان ٢٠١٥ أن قرار كندا بتمديد مهمتها العسكرية لمكافحة تنظيم (داعش) لعام إضافي سيؤدي إلى ارتفاع التكلفة الإجمالية للعملية لتصل إلى (٥٢٨) مليون دولار كندي، أي ما يعادل تقريبًا (٤١٩) مليون دولار أمريكي ، وخلال مؤتمر صحفي في أوتاوا، أوضح كيني أن تكلفة التمديد لمدة 12 شهرًا ومن المتوقع أن تبلغ (٤٠٦) مليون دولار كندي، مع التنبيه إلى أن هذا الرقم قد يتغير بحسب المتغيرات الميدانية والمستجدات، كما أن هذا المبلغ لا يشمل (١٢٢) مليون دولار كندي كأنت كندا قد أنفقتها فعلياً على القوات التي شاركت في العمليات العسكرية [2].

وفي أواخر كانون الأول ٢٠١٥، قام وزير الدفاع الكندي هارجيت ساجان بزيارة رسمية إلى بغداد، حيث التقى بوزير الدفاع العراقي السابق خالد العبيدي. خلال هذه الزيارة، تم بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، وخاصة في ما يتعلق بالدعم الكندي للعراق في حربه ضد الإرهاب، أكدت هذه الزيارة على مدى التزام كندا بدعم العراق في معركته ضد تنظيم (داعش)، مما أظهر أن العراق ليس بمفرده في هذه الحرب، بل لديه دعم من دول حليفة مثل كندا تم خلال اللقاء مناقشة التطورات الأمنية، مع التركيز على تعزيز التعاون العسكري بين البلدين، كون كندا شريكاً في التحالف الدولي ضد الإرهاب أشاد العبيدي بالدور الكندي المهم في تقديم الدعم للقوات العراقية، سواء من خلال التدريب العسكري أو العمليات الجوية المشتركة، فضلا عن تقديم المساعدات في مجال التسليح[3].

استقبل رئيس أركان الجيش الفريق الركن عثمان الغانمي 19 أيار 2016 الوفد الكندي الذي ضم السفير والقائم بالأعمال والملحق التجاري. حضر من الجانب العراقي معاون رئيس الأركان للتدريب

---

(1) Joshua Barajas, Canada launches first air strikes against Islamic State targets, PBS NewsHour's, release data: 3/11/2014, visit data: 4/9/2024, by link: https://www.pbs.org/newshour/world/canada-launches-first-air-strikes-isis-targets

(2) جريدة النهار الكويتية، العمليات العسكرية ضد داعش تكلف كندا ٤١٩ مليون دولار، العدد ٢٤٢٢، سنة ٢٠١٥، ص١.

(3) مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٨.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ونائب قائد القوة الجوية وعدد من الضباط. تم بحث تعزيز العلاقات العراقية الكندية، خاصة في المجال العسكري، وأشار الغانمي إلى أن العراق يقاتل نيابة عن العالم ضد الإرهاب، مشيدًا بدور كندا في دعم القوات العراقية. وتم الاتفاق على تعزيز التعاون في مجالات التدريب والتسليح، وزيادة عدد المدربين الكنديين من (٦٩) إلى (٤٥٠)، مع نشر طائرات وتعيين مستشارين عسكريين في بغداد لتعزيز التنسيق[1].

من جانبه اعلن العراق منح الإذن للطائرات الحربية الكندية بالتحليق في أجوائه، مما أتاح لكندا المشاركة الفعّالة في العمليات الجوية ضد مواقع تنظيم (داعش)، سمحت هذه الخطوة لكندا بتقديم دعم مباشر للقوات العراقية والكردية على الأرض، سواء من خلال الضربات الجوية أو من خلال تقديم المساعدات العسكرية على شكل أسلحة وذخائر، كما أعلن نائب وزير الدفاع الكندي جون فوستر أن الحكومة الكندية حصلت على موافقة رسمية من العراق لشحن أسلحة وذخائر إلى إقليم كردستان، بما في ذلك أنظمة ثقيلة لدعم القوات الكردية في حربها ضد تنظيم (داعش) [2].

وفي إطار هذا الدعم، خصصت وزارة الدفاع الكندية في كانون الاول 2016 مبلغاً قدره (٩,٥) مليون دولار أمريكي لإمداد الحلفاء، بما في ذلك العراق، بالأسلحة اللازمة في الحملة العسكرية ضد (داعش). هذا التمويل جاء بعد سلسلة من المساعدات العسكرية التي قدمتها كندا للعراق، والتي تضمنت إرسال طائرات شحن عسكرية محملة بالأسلحة والذخائر في خريف 2014[3].

ومن الجدير بالذكر قامت كندا في خريف عام ٢٠١٥،، بإرسال طائرتي شحن عسكريتين محملتين بالأسلحة إلى العراق، رفضت السلطات العراقية منح الإذن لطائرة نقل عسكرية كندية، طراز "هيركوليس سي-130جيه"، بالهبوط في العراق، إذ كأنت الطائرة تحمل أسلحة مخصصة للقوات الخاصة الكندية في أربيل، والتي كأنت تعمل على تدريب ودعم القوات الكردية في مواجهة (داعش) مما أثار هذا الرفض العراقي شكوكاً حول نوايا الشحنة، حيث اشتبهت السلطات العراقية في أن الأسلحة قد تكون

---

[1] المصدر نفسه، ص٢٧٩.

[2] Murray Brewster , Iraqis finally grant permission for Canadian shipment of small arms to Peshmerga fighters, CBC News, release date: 1/12/2016, visit data: 4/9/2024, by link: https://www.cbc.ca/amp/1.3877306

[3] مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

موجهة مباشرة للأكراد دون التنسيق الكامل مع الحكومة المركزية في بغداد مما عرض كندا لموقف دبلوماسي معقد[1].

نتيجة لهذا الرفض، اضطرت الطائرة الكندية للبقاء في الكويت المجاورة لمدة أربعة أيام، في انتظار الحصول على الإذن اللازم من المسؤولين العراقيين للمضي قدماً في مهمتها. هذا التأخير في تسليم الأسلحة سلّط الضوء على التوترات المتزايدة بين الحكومة العراقية المركزية وإقليم كردستان حول قضايا التسليح، وكذلك على التحديات التي تواجهها الدول المشاركة في التحالف الدولي في التنسيق مع جميع الأطراف العراقية المعنية وأن على الدول عدم تجاهل القرارات الحكومة المركزية وعدم التنسيق معها [2].

في هذا السياق، أعلنت وزارة الدفاع الكندية عن تعليق القوات الخاصة الكندية لمساعدتها العسكرية بالعراق في تشرين الاول ٢٠١٧، بسبب التوترات القائمة بين الجيش العراقي والمقاتلين الأكراد وأوضح المتحدث باسم وزارة الدفاع، دان لو بوتيلييه، أن استئناف الدعم سيحدث عن وضوح الوضع المتعلق بالعلاقات بين قوات الأمن العراق كما يرى زعيم الحزب الليبرالي أن لدى كندا أدوار غير قتالية يمكن أن تقدمها كالنقل الجوي الاستراتيجي والتدريب والدعم الطبي ومساعدة اللاجئين [3].

أنهت طائرة الاستطلاع الكندية CP-140 Aurora مهمتها في العراق ضمن إطار عمليات التحالف الدولي ضد (داعش) وعادت إلى البلاد في كانون الأول 2017 وجاء ذلك وفقًا لبيان صادر عن وزارة الدفاع الكندية، حيث أشار البيان إلى أن الطائرة شاركت في العمليات لأكثر من ثلاث سنوات، وقد نفذت (٨٥٠) طلعة جوية، وأسهمت بشكل كبير ومباشر في هزيمة (داعش) من خلال تقديم المعلومات الاستطلاعية والمراقبة، ونشر طائرتين من طراز هركوليسCC-130J Hercules، تابعة للقوات الجوية الملكية الكندية لدعم حركة أفراد التحالف، إضافة إلى اربع مروحيات CH-146 Griffon، وأشارت الوزارة أيضًا إلى تشغيل منشأة طبية عسكرية ميدانية في أربيل شمال العراق مستمر في العمل حتى ٣١ إذا ٢٠١٩ [4].

---

[1]Murray Brewster, op.cit.

[2]Murray Brewster, Op. cit.

[3] Laura Pelletier& Justin Massie, Role conflict: Canada's withdrawal from combat operations against ISIL, International Journal, University of Quebec, vol 72, Quebec, 2017, p308.

[4] Department of National Defence at the Sandin Armed Forex 2017-18, Department of National Defence Report, Canadian armed forces, Canada, 2018, p31.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

شهد عام 2018 تطورًا ملحوظًا في العلاقات بين العراق وكندا، إذ لعبت قيادة كندا لمهمة الناتو في العراق دورًا حيويًا في تعزيز هذه العلاقات، بعد أن تولت كندا قيادة مهمة التحالف الدولي لتدريب القوات العراقية، أصبحت علاقاتها مع العراق أكثر عمقًا على المستويات الأمنية والسياسية. ففي تموز 2018، خلال قمة بروكسل، حدد قادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) هدفًا جديدًا لمهمة التدريب وبناء القدرات في العراق، بناءً على طلب حكومة العراق عرفت باسم بعثة الناتو في العراق (NMI)، الهدف الرئيسي لهذه المهمة هو مساعدة العراق في تطوير قطاع أمني محترف وخاضع للمساءلة لضمان استقرار البلاد والمنطقة بأكملها، وأيضًا لتعزيز أمن الدول الأعضاء في الحلف[1].

ويكون مقر أنشطة الناتو الاستشارية في بغداد، في وزارة الدفاع العراقية ومكتب مستشار الأمن الوطني ومؤسسات الأمن الوطني ذات الصلة كما أنها بعثة غير قتالية فهي للتدريب وبناء القدرات تهدف إلى مساعدة القوات العراقية على منع عودة (داعش)، بقيادة اللواء داني فورتين من كندا [2].

ضمن هذه المهمة، شارك (٢٥٠) جنديًا كنديًا، وتولى اللواء داني فورتين قيادة قوة تتألف من حوالي (٥٨٠) جنديًا من جنود الناتو كما تولت كندا قيادة هذه المهمة منذ تشرين الثاني 2018، إذ التزم رئيس الوزراء الكندي في البداية بنشر القوات لمدة عام واحد، وفي 26 حزيران 2019، أعلنت وزارة الدفاع الكندية تمديد مسؤولية كندا عن قيادة هذه المهمة حتى تشرين الثاني 2020، كما تم الإعلان عن تسليم قيادة المهمة إلى العميد جيني كارينان في خريف 2019[3].

في آذار ٢٠٢١، أعلن وزير الدفاع الكندي، هارجيت سجان، أن كندا ستستمر في مشاركتها ضمن قوات التحالف الدولي لمحاربة تنظيم (داعش) في العراق، وأوضح سجان في بيان أن مهمة "إمباكت" المشتركة، التي بدأت في عام 2014، سيتم تمديدها حتى 31 آذار 2022، وأشار الوزير إلى أن هذه المهمة تهدف إلى تعزيز القدرات العسكرية لكل من العراق وسوريا ولبنان، وتوفير الظروف الضرورية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة[4].

---

[1] منظمة حلف شمال الأطلسي، بعثة الناتو بالعراق، صحيفة الحقائق، شباط ٢٠٢١، ص١.

[2] المصدر نفسه.

[3] Lopr esspop, Op.cit, p2-3.

[4] وكالة الصحافة الكندية، راديو كندا، كندا تمدد مشاركتها في مهمة التحالف الدولي في العراق، تاريخ النشر: ٢٠٢١/٣/٣١، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٦، على الرابط التالي: https://www.rcinet.ca/ar/2021/03/31/كندا-تمدّد-مشاركتها-في-مهمّة-التحالف-ا/

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وفي نيسان 2021، بحث مستشار الأمن القومي العراقي، قاسم الأعرجي، مع السفير الكندي في العراق أولريك شانون في بغداد، انسحاب القوات الكندية من الأراضي العراقية حسب جدول زمني متفق عليه. تم التأكيد خلال اللقاء على أهمية التنسيق المشترك لضمان أن يكون الانسحاب سلسًا ولا يؤثر على الأوضاع الأمنية في العراق، خاصة في ظل التحديات الأمنية التي تواجهها البلاد. كما تم التطرق إلى تعزيز التعاون الثنائي بين العراق وكندا في مجالات غير عسكرية مثل المساعدات الإنسانية وأهمية مشاركة كندا في إعادة إعمار المناطق المنكوبة مثل مدينة سنجار ومخيم الهول الحدودي مع سوريا، كونها جزءًا من التحالف الدولي، وذلك لدعم استقرار العراق على المدى الطويل بعد انسحاب القوات[1].

في عام 2023، اتخذت كندا خطوات ملموسة لتقليص وجودها العسكري والدبلوماسي في العراق، مع الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. من أبرز تلك الخطوات قرار كندا بسحب قواتها المشاركة ضمن التحالف الدولي لمكافحة تنظيم (داعش) بحلول عام 2025، يأتي هذا القرار في إطار استراتيجية كندية لإعادة تقييم التزاماتها العسكرية الخارجية، مع تركيز أكبر على الدور المدني والدبلوماسي بدلاً من العسكري[2].

تشير هذه الاستراتيجية إلى أن كندا ترغب في تحويل علاقتها مع العراق من التركيز العسكري إلى تركيز أكبر على التنمية والدبلوماسية، مع تعزيز التعاون الاقتصادي.

رغم تقليص الوجود المادي في السفارة، أكدت كندا أنها ستستمر في التواصل السياسي مع العراق من خلال القنوات الدبلوماسية والمبعوثين الخاصين. تسعى كندا للحفاظ على حوار مستمر مع العراق بشأن القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين، علاوة على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب من خلال تقديم الدعم غير العسكري مثل التدريب والاستشارات الأمنية. ففي زيارة رسمية بين نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية فؤاد حسين في 17/ ٣/ ٢٠٢٤ إلى وزيرة الشؤون الخارجية الكندية السيدة ميلاني جولي التي رحبت بالزيارة في بيان صدر عن وزارة الخارجية الكندية وجرى خلال اللقاء البحث حول الية

---

[1] الموقع الاخباري لقناة دجلة الفضائية، الاعرجي يؤكد لسفير كندا وجوب أنسحاب القوات الأجنبية المقاتلة في العراق، تاريخ النشر: ٢٠٢١/٤/٢٦، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٦، على الرابط التالي
https://www.dijlah.tv/index.php?page=article&id=284678

[2] Dilan Sirwan, Exclusive: Canada to close Erbil office, Op.cit.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تعزيز العلاقات الثنائية والتشاور في أهم القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وتهدف الزيارة فتح آفاق جديدة للتواصل مع كندا[1].

مما تقدم يمكن القول تباينت مواقف الأحزاب الكندية حول التدخل العسكري لمحاربة تنظيم (داعش) بالعراق عام ٢٠١٤، إذ دعمت حكومة المحافظين إرسال قوات جوية ومستشارين عسكريين، بينما عارض الحزب الديمقراطي الجديد التدخل المباشر. واجهت كندا بعض التحديات الدبلوماسية مع العراق، خصوصاً حول الشحنات العسكرية للأكراد، مما أثار توتراً بين الحكومة العراقية وكندا. رغم ذلك، استمرت كندا في تقديم دعمها للعراق من خلال التدريب العسكري والمساعدات، وقادت مهمة الناتو لتدريب القوات العراقية. تركز الاستراتيجية الكندية الجديدة على تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، مع دعم مشاريع التنمية وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة كما تسعى كندا إلى التحول من الدور العسكري إلى التركيز على التعاون المدني، والمساعدات والاستشارات الأمنية.

رابعا: قضايا المهاجرين واللاجئين العراقيين

تمثل قضية المهاجرين واللاجئين العراقيين إحدى أبرز التحديات التي وأجهها العراق خلال العقود الأخيرة، لا سيما بعد عام 2014 عندما تصاعدت أزمة تنظيم (داعش) في البلاد. تسببت الحروب والصراعات السياسية الداخلية في نزوح ملايين العراقيين، سواء داخل البلاد أو إلى دول أخرى. وكأنت كندا من بين الدول التي لعبت دورًا مهمًا في استيعاب اللاجئين العراقيين، خاصة في ظل التزامها بمبادئ حقوق الأنسان والمساعدات الإنسانية الدولية. منذ عام 2014 وحتى نهاية 2015، تجاوز عدد النازحين العراقيين قسراً أكثر من (٣,١) مليون نازح، وذلك نتيجة الاضطهادات والنزاعات المسلحة، إلى جانب حالات العنف المتزايدة وانتهاكات حقوق الأنسان وساهم التدهور المستمر في الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد بشكل كبير في تفاقم هذه الأزمات، ذلك وفقاً لإحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[2].

---

[1] بيان وزارة الخارجية العراقية، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فواد حسين يصل إلى كندا، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٣/١٨، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٦، على الرابط التالي https://mofa.gov.iq/2024/44263/

[2] الأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 (الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة ملخص التقرير)، ٢٠١٥، ص٥.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وحسب احصائيات المنظمة الدولية للهجرة كأنت العوامل الاقتصادية هي السبب الأكثر ذكرًا لمغادرة العراق إذ بلغت (59%)، تليها الحرب و الاضطهاد التي يتعرض لها الفرد بنسبة (47%) إضافة إلى الأسباب الأخرى كالتعليم (17%)، ولم شمل الأسرة (9%) وأسباب أخرى تتعلق بالبحث عن عمل افضل وحياة مستقرة[1].

ومع استمرار تزايد أعداد النازحين واللاجئين العراقيين، خاصة في أعقاب الصراع المستمر والظروف الاقتصادية الصعبة، اعتمدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة شاملة لإعادة توطين بعض اللاجئين كجزء من الجهود المبذولة للحد من الهجرة غير الشرعية، تم تصميم البرنامج لتوفير خيار آمن ومنظم للأفراد المعرضين لخطر كبير أو غير القادرين على العودة إلى ديارهم في العراق ويركز البرنامج على دعم النازحين من خلال توفير بيئة مستقرة وآمنة وتعزيز وصولهم إلى الفرص التعليمية والمهنية في بلدان إعادة التوطين، ويتضمن البرنامج العمل بشكل وثيق مع الحكومات المضيفة لتوفير السكن وفرص العمل وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، مما سيساعد هؤلاء اللاجئين على الاندماج في مجتمعهم الجديد[2].

تتم آلية إعادة توطين اللاجئين عبر مفوضية الأمم المتحدة بتحديد الأشخاص الأكثر حاجة لهذه العملية بناءً على معايير دقيقة تقوم المفوضية بتحديد الأفراد المؤهلين على أساس حاجتهم إلى الحماية والامن، وتتضمن إليه أعادة التوطين خطوات عدة منها تحديد الأشخاص الأكثر احتياجًا لإعادة التوطين، مثل ضحايا العنف أو الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أو أولئك المعرضين لخطر معين في بلد اللجوء الحالي، يتم تقييم حالة اللاجئ بشكل دقيق، ودراسة ملفه لضمان توافقه مع معايير إعادة التوطين، مثل السلامة والأمان والحماية القانونية. ثم تُقدَّم توصية بإعادة توطينه إلى دولة مستعدة لاستقبال اللاجئين ومن ثمَ اختيار البلد المضيف [3].

تتوافق خطة إعادة التوطين التي تبنتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع سياسة كندا في تشجيع الهجرة كبلدٍ متعدد الثقافات والهويات. فباعتبارها دولة تحترم المبادئ الإنسانية وتلتزم بسيادة القانون

---

[1] International Organization for Migration (IOM), Displacement Tracing Matrix, Mmigrantsl Profile, September 2021, p7.

[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إعادة التوطين، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٠/٣، على الرابط التالي:
https://help.unhcr.org/iraq/help/إعادة-التوطين/

[3] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مصدر سبق ذكره.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتعزز التعايش السلمي، تسعى كندا لاستقطاب المهاجرين وتقديم فرص عادلة لهم للاندماج والمساهمة في المجتمع.[1]

وتعد كندا الوجهة المفضلة للمهاجرين حيث يختارها الملايين من مختلف أنحاء العالم كوجهة جديدة للعيش والاستقرار، إذ بلغ عدد المهاجرين الدائمين والمقيمين الدائمين فيها في عام 2021 أكثر من (٨,٣) مليون شخص، مما يمثل حوالي ربع سكان البلاد (23,0%). وهذه النسبة تُعد الأعلى منذ تأسيس الاتحاد الكندي، متجاوزةً الرقم القياسي السابق الذي سُجل في عام 1921 عندما بلغت نسبة المهاجرين (22,3%) كما أن كندا تتصدر دول مجموعة السبع في استقطاب المهاجرين، ما يعكس قدرتها الفريدة على جذبهم وتوفير بيئة ملائمة للعيش[2].

بين الفترة من 1 كانون الثاني 2016 إلى 11 ايار 2021، استقبلت كندا أكثر من (١,٣) مليون مهاجر جديد بشكل دائم، مما يشكل نسبة (15,9%) من إجمالي عدد المهاجرين المقيمين في البلاد في عام 2021، يعكس هذا العدد الكبير التزام كندا بسياسات الهجرة واستمرارها في جذب الأفراد من مختلف الثقافات والخلفيات، مما يساهم في تعزيز التنوع الاجتماعي والثقافي الذي يتميز به المجتمع الكندي[3]. وتبلغ نسبة العراقيين (٣,٥٪) من إجمالي العرب في كندا، و (٠,٢٪) من إجمالي سكان كندا، و (٧٤٪) منهم من أصل عراقي تام بينما (٢٦٪) منهم من أصول مختلطة وتعيش غالبية الجاليات العراقية في انتاريو وكيبيك ويتوزع الباقون في مدن وندسور وفي مدن تورونتو وبريتش كولومبيا وغيرها[4]. منذ عام 2014، تسبب الصراع المسلح والعنف الطائفي والتطرف في العراق في نزوح أكثر من ثلاثة ملايين شخص استجابت عدة دول ومنها كندا لهذه الأزمة الإنسانية عبر إعادة توطين ما يزيد عن (37,000) لاجئ عراقي، بينهم أفراد نزحوا إلى دول مثل سوريا والأردن ولبنان وتركيا منذ عام 2003 وحتى 2018 [5].

---

[1] مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٠.

[2] Component of Statistics Canada, Immigrants make up the largest share of the population in over 150 years, October 26, 2022, p2.

[3] Component of Statistics Canada Op.cit, p3.

[4] شبكة ارابز، الجالية العراقية في كندا، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٦/٤، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١٠/٣، على الرابط التالي:
https://arabz.ca/blog/الجالية-العراقية-في-كندا/

[5] Mina Mir, Nitasha Syed & Kalkidan Alemayehu, Seven Decades of Refugee Protection in Canada: 1950-2020, Temporary Office of the United Nations High Commissioner for Refugees in Toronto, 2021, p22.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تم إعادة توطين غالبية اللاجئين في كندا بناءً على توصيات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وخلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2021، حصل حوالي (85,000) مهاجر على صفة "أشخاص محميين" في كندا وأصبحوا مقيمين دائمين. ومن بين هؤلاء، كأن هناك حوالي (15,505) لاجئ من العراق، مما يعكس الدور البارز الذي تلعبه كندا في دعم اللاجئين العراقيين وتوفير بيئة آمنة ومستقرة لهم في إطار التزامها بتعزيز حقوق الأنسان والمساهمة في التخفيف من معاناة النازحين في العالم[1].

كما أظهرت الحكومة الكندية التزاماً قوياً بدعم الناجين من العنف الذي مارسه تنظيم (داعش)، حيث تعهدت بإعادة توطين حوالي (1,200) من الناجين، بما في ذلك النساء والفتيات اليزيديات اللواتي تعرضن للعنف والاختطاف وبحلول عام 2018، تم بالفعل إعادة توطين أكثر من (1,400) ناجٍ من الضحايا اليزيديات[2].

ويمكن القول أن كندا تلعب دوراً بارزاً في دعم اللاجئين من خلال سياسات إعادة التوطين التي تتفق مع مبادئها الإنسانية وتشجع التنوع الثقافي. استجابت كندا للأزمة الإنسانية في العراق، خاصة بعد تصاعد العنف والصراع المسلح، من خلال إعادة توطين عدد كبير من اللاجئين العراقيين وتزويدهم بالحماية والدعم. وهي تُظهر التزاماً قوياً بمساعدة الناجيات من العنف، بما في ذلك النساء والفتيات الأيزيديات، مما يعكس دورها الإنساني في تعزيز الاستقرار وتخفيف معاناة النازحين العراقيين.

الخـاتمـــة

شهدت العلاقات بين العراقية الكندية منذ عام 2014 تحولات جوهرية عدة كانت انعكاسا للمتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت على مسارها. فاتسمت هذه العلاقات بتعدد أبعادها، فتداخلت عدة العوامل السياسية، والاقتصادية، والأمنية لتكون محركاً أساسيا للعلاقات الثنائية بين العراق وكندا.

مع حلول عام ٢٠١٤، دخلت العلاقات العراقية الكندية مرحلة جديدة بالتحديد بعد ظهور تنظيم (داعش)، شاركت كندا ضمن التحالف الدولي لمكافحة تنظيم (داعش) بعد الموافقات الرسمية من قبل الحكومة العراقية، شملت المشاركة الكندية تدريب القوات العراقية، وتقديم مساعدات العسكرية والفنية، مما ساعم بتعزيز التعاون الأمني بين البلدين. وبالرغم من الأزمات الناتجة، عن انخفاض أسعار النفط بسب

(1) Component of Statistics Canada, Immigrants make up the largest share of the population in over 150 years, op.cit, p7.

(2) Mina Mir, Nitasha Syed & Kalkidan Alemayehu, Op.cit, p22.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

انعدام الاستقرار الأمني الذي رافق ظهور (داعش)، واستمرت كندا في دعم العراق من خلال المساعدات الإنسانية والمشاريع التنموية، بما في ذلك إعادة إعمار المناطق المتضررة. فضلا عن ذلك يشترك العراق وكندا، بعضوية المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ساهمت تلك المنظمات من فرص التعاون بين العراق وكندا في مجالات مثل التنمية الاقتصادية والمالية وحقوق الأنسان، فضلاً عن التعاون في مجالات مثل التعليم والثقافة والتنمية المستدامة.

في الفترة بين عامي 2014 و2023، تبادل العراق وكندا زيارات رسمية، رفيعة المستوى وذلك لمناقشة القضايا الأمنية، وتعزيز العلاقات الثنائية. ونتج من تلك الزيارات إعادة تفعيل اتفاقية التبادل التجاري والاقتصادي والفني الموقعة عام 1982، في اب ٢٠١٨، ضمن هذه العلاقات سعت كندا إلى التركز على دعم إعادة إعمار المناطق المتضررة من الحرب ضد (داعش) وتقدم المساعدة وإعادة التوطين للاجئين العراقيين، مما يعكس دورها الإنساني المتميز، وسعى العراق إلى كسب ثقة المجتمع الدولي من خلال تقوية علاقاته الخارجية مع دول مثل كندا الاستفادة من الفرص الاستثمارية وتشجيع الشركات الكندية للاستثمار داخل العراق.

بناءً على ذلك توصل البحث الى مجموعة نتائج وقدم عدد من التوصيات التي يمكن أن تعزز من مسار العلاقات العراقية الكندية وكما يأتي:

النتائج:

1. أن العلاقات الثنائية بين العراق وكندا تعتمد بشكل كبير على تحقيق توازن بين المصالح الحيوية لكلا البلدين، حيث تركز كندا على تعزيز استثماراتها في القطاعات العراقية الواعدة، بينما يسعى العراق للاستفادة من الخبرات الكندية في بناء القدرات المؤسسية والتنمية المستدامة.
2. لعبت كندا دورًا محوريًا في التحالف الدولي ضد تنظيم (داعش) من خلال دعمها العسكري المباشر، فضلا عن، تعزيز قدرات العراق الأمنية، عن طريق تدريب القوات العراقية وتقديم المشورة العسكرية وتطوير المهارات اللوجستية والاستخباراتية، مما اسهم في تعزيز الثقة بين البلدين في المجال العسكري.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

3. رغم وجود اتفاقيات اقتصادية مهمة مثل اتفاقية التبادل التجاري لعام 1982، فأن التعاون الاقتصادي لا يزال محدودًا نتيجة التحديات الأمنية والاقتصادية في العراق. مثل انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا التي أثرت سلبًا على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث انسحبت العديد من الشركات الكندية من السوق العراقية.

التوصيات: –

1. يمكن للحكومة العراقية الاستفادة من التجربة الفيدرالية في كندا، وذلك عبر اشراكها كطرف وسيط لحل الخلافات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة الإقليم، إذ يمكن أن تساهم كندا بتقديم الاستشارات الإدارية والفنية التي تستند إلى خبرتها في إدارة نظامها الفيدرالي بين المركز ومقاطعتها العشرة، الامر الذي يمكن أن يخلق شراكة استراتيجية طويلة المدى بين البلدين.
2. تقديم تسهيلات للشركات الكندية في الأسواق العراقية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية. ويتم ذلك من خلال توفير بيئة استثمارية عبر تقديم التسهيلات اللازمة كتبسط الإجراءات القانونية والإدارية تطوير قوانين حماية المستثمرين.
3. إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين مثل اتفاقية التبادل التجاري والاقتصادي والفني الموقعة عام ١٩٨٢، كتعديل موادها او إضافة مواد أخرى، لضمان توافقها مع الظروف والأوضاع الاقتصادية الحالية، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.
4. دعم برامج التبادل الثقافي والعلمي مع كندا، من خلال تنفيذ برامج توأمة الجامعات العراقية الكندية، إلى جانب زيادة عدد الطلبة العراقيين المبتعثين لكندا، فضلا عن إطلاق مشاريع بحثية مشتركة تتناول القضايا التي تهم كلا البلدين.
5. أنشاء لجأن مشتركة بين الدولتين لمتابعة تنفيذ الاتفاقية وتعزيز التنسيق بين الجانبين، تضم ممثلين من كلا الجانبين، تساهم بمتابعة المشاريع المشتركة، ومراجعة التقدم، بمختلف المجالات مثل الاقتصاد، والتعليم، والطاقة، وضمان سير الاتفاقيات المشتركة. إذ تضمن هذه الجأن استمرارية العلاقات الثنائية بين العراق وكندا.

References:

1. Ali Fares Hameed, Iraqi Foreign Policy after 2014: New Opportunities and Complex Challenges, in a collection of researchers, within the book Iraqi

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Foreign Policy after 2014, Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, 1st edition, Berlin, 2018, P 153.

2. Omar Ashour, How ISIS Fights, Introduction by Larry Goodson, Arab Center for Research and Policy Studies, 1st edition, Beirut, 2022, P 70.
3. Al-Nahar Kuwaiti Newspaper , Military Operations Against ISIS Cost Canada $419 Million, Issue No. 2422, 2015, p1.
4. Aida Fawzi Ahmed & Yusr Ali Salem, The Impact of Some Macroeconomic Policies on Iraqi Agricultural Exports (1990-2014), Iraqi Journal of Agricultural Research, Vol. 24, No. 1, 2019, p 181.
5. Kawthar Abbas Al-Rubaie, Iraq's Foreign Policy Between Opportunities and Constraints, International Studies Journal, Issue 44, University of Baghdad, 2010, p8.
6. Mufid Al-Zaidi, Iraqi-Canadian Relations: Towards Enhancing Mutual Cooperation , Political Issues Journal, Issue 50, Al-Nahrain University, 2017, p273
7. United Nations and International Organization for Migration, International Migration Report 2015 (Migration, Displacement, and Development in a Changing Arab Region – Summary Report), 2015, p8.
8. Kazem Alawi Al-Fatlawi et al, The Strategic Report of the Al-Rafidain Center for Dialogue (Fourth Section), Al-Rafidain Center, 2020, p48.
9. North Atlantic Treaty Organization (NATO), NATO Mission in Iraq – Fact Sheet, February 2021, p.1.
10. Statistics Canada, Table 36-10-0023-01: International Balance of Payments, Current Account, Goods by Major Trading Partners, Quarterly, Published in 2024, p7.
11. Iraqi Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Import Report for 2016, Trade Statistics Directorate, 2017, p20.
12. 6. Iraqi Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Import Report for 2017, Trade Statistics Directorate, 2018, p18.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

13. 7. Iraqi Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Import Report for 2018, Trade Statistics Directorate, 2019, p18.
14. Iraqi Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Import Report for 2019, Trade Statistics Directorate, 2020, p18.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0